

الاستئناف قد خالفت نص المادة (٢٦/ب) من قانون العلامات التجارية ، ويستفاد من النص أن التسجيل ليس شرطاً أساسياً حتى تعتبر العلامة التجارية الغير مسجلة مشهورة .

ثانياً:- أخطأت المحكمة _____ بالنتيجة التي توصلت إليها بفسخ القرار ورد الدعوى بحجة أن قرار محكمة البداية مخالفاً لأحكام المادة (١٦٠) من قانون أصول المحاكمات المدنية وأن المميز لم يقدم الدليل على أن المميز ضدهما قد روجا لبضاعة تحمل علامة تجارية من تلك التي تنتجها شركة اورتيم نيوتريشن بعد أن تم إنذارهما وإشعارهما من قبل المميز بأنه أصبح الوكيل والموزع لتلك المنتجات .

ثالثاً:- أخطأت المحكمة _____ المميز قرارها بالنتيجة التي توصلت إليها ويردها على أسباب الاستئناف الثالث والرابع والخامس والسادس والسابع بقولها أن بينات المدعي قد عجزت عن إثبات علامة تجارية مشهورة وعجزت عن إثبات أن المستحضرات التي تم تقديمها في الدعوى بإدعاء أنه تم شراءها من محلات المستأنف وعجزت عن إثبات أنه يحمل ميزات مقلدة عن المنتجات التي تتاجر بها المستأنف ضدها .

لهذه الأسباب _____ اب يطلب وكيل المميز قبول الالائحة ونقض القرار المميز .

بتاريخ _____ ٢٠٠٥/٩/١٨ قدم وكيل المميز ضدهما لائحة جوابية طلب فيها قبول الالائحة الجوابية ورد التمييز وتصديق القرار المستأنف .

الـ

بعد التدقيق والمداول _____ نجد أن وقائع هذه الدعوى تشير إلى أن المدعي المركز العالمي للأغذية الرياضية أقام الدعوى الحقيقية رقم ٢٠٠٢/١٤٦٧ لدى محكمة بداية حقوق صمان بمواجهة المدعي عليها :-

- ١- مركز عبد الغني مشعل الدولي للأغذية الرياضية
- ٢- عبد الغني أحمد مشعل

٥- إذا كانت المنافسة غير المشروعة متعلقة بصلاحية تجارية مستعملة في المملكة سواء كانت مسجلة أم غير مسجلة وتؤدي إلى تضليل الجمهور فتطبق في هذه الحالة أحكام الفقرة أ من هذه المادة .

كما أن المادة ٣/أ من ذات القانون قررت (أن لكل ذي مصلحة المطالبة بالتعويض عما لحقه من ضرر نتيجة أي منافسة غير مشروعة) .

وباستقراء هذه النصوص المشار إليها فقد قرر المشرع شرطاً لازماً لتوافر حالة المنافسة غير المشروعة بالنسبة للعلامة التجارية هي أن تكون هذه العلامة التجارية مستعملة في المملكة الأردنية الهاشمية بصرف النظر عما إذا كانت مسجلة أو غير مسجلة وأن تؤدي هذه المنافسة إلى تضليل الجمهور .

وحيث أن موضوع المنافسة غير المشروعة في هذه الدعوى يتعلق بتقليد علامة تجارية فإنه يتوجب البحث في توافر شروط المنافسة غير المشروعة بالنسبة للعلامة التجارية .

وحيث أن المميز ضده قام باستيراد أغذية تحمل نفس العلامة التجارية لمنتجات " اوبتيم نيوتريشن " إلا أن هذه الأغذية تحمل علامة مقلدة وأن عمل المميز ضده باستيراد أغذية تحمل علامة مقلدة وغير مقادة على فرض وجودها وطرحها في السوق يعتبر عملاً من أعمال المنافسة غير المشروعة .

وحيث أن المميز المركز العالمي للأغذية الرياضية هو الوكيل والموزع الرسمي الحصري لماركة الأغذية المثالية (اوبتيم نيوتريشن) للمكملات الغذائية في الأردن بموجب توكيل من الشركة المنظم لدى كاتب عدل ولاية البتوي الأمريكية وتم تسجيله في سجل الوكلاء التجاريين تحت رقم ٣٦٥ تاريخ ٢٠٠١/٨/١٥ وبذلك يكون المميز هو الوكيل والموزع الحصري لماركة الأغذية المثالية اوبتيم نيوتريشن إنك للمكملات الغذائية .

وحيث أن المميز ضده قد قام باستيراد المنتجات وطرحها بالسوق قبل علمه بأن المميز هو الوكيل والموزع الرسمي الحصري لمنتجات (اوبتيم نيوتريشن) قبل تبليغه الإنذار العدلي من المميز .

قرار المخالفة

المعطى من القاضي عبد الرحمن البنا

في الدعوى الحقوقية رقم ٢٠٠٥/٣٥٣٩

=====

أخالف الأكثرية المحترمة بترتيب الأثر القانوني على استيراد المنتجات موضوع الدعوى وطرحها في السوق إذ أجد أن المادة ٢/ب من قانون المنافسة غير المشروعة رقم ١٥ لسنة ٢٠٠٠ تشترط أن تكون المنافسة غير المشروعة متعلقة بعلامة تجارية مستعملة في المملكة سواء كانت مسجلة أم غير مسجلة تؤدي إلى تضليل الجمهور فتطبق في هذه الحالة أحكام الفقرة أ من هذه المادة والتي أكثرية المحترمة لانصها .

وحيث أن الشرط الوحيد الذي استلزمه المشرع لتحقيق المنافسة المنصوص عليها في الفقرة (ب) من المادة الثانية هي استيراد المدعى عليه البضاعة وطرحها في السوق ولم يشترط المشرع تبليغ المدعى عليه إنذاراً عالياً .

وقد تأيد ذلك بما ورد بأحكام المادة ٢٦/ب من قانون العلامات التجارية والمادة ٣ من قانون المنافسة غير المشروعة رقم ٥ لسنة ٢٠٠٠ التي أجازت أن يقدم صاحب المصلحة قبل إقامة الدعوى طلباً لحجز البضاعة ومصادرتها إذا ثبت ما يلي :-
أ- أن المنافسة قد ارتكبت ضده .

ب- أنها أصبحت وشيكة الوقوع وقد تلحق ضرراً يقفّر تداركه .

ج- أنه يخشى من اختفاء الدليل على المنافسة أو إتلافه .

يستفاد من أحكام هذه المادة أن المشرع لم يشترط الإنذار المسبق للمدعى عليه لمنعته من استعمال البضاعة .

وهو تطبيق للقواعد العامة التي لا تشترط الإنذار أو الإخطار إلا في العقود الملزمة للجانبين أو إذا نص القانون على توجيه مثل هذا الإخطار .

Handwritten signature and text at the top left.

Handwritten signature and text in the middle left.

Handwritten signature and text in the middle right.

2008/3/8 1429 H. 88 ...

Handwritten text at the bottom of the main section.